مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

عقود B.O.T كآلية لتمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر

B.O.T contracts as a mechanism to finance infrastructure projects in Algeria

الطالبة. مريم كلاش
kallechemeryem@gmail.com
مخبر المالية المحاسبة الجباية والتامين
د . نور الدين بهلول
bahloul@univ-soukahras.dz
جامعة سوق أهراس

تاريخ الإرسال :13–10–2020 تاريخ القبول :10–05–2021

الملخـــص:

تأتي هذه الدراسة في ظل التطبيقات المتزايدة لنظام B.O.T في العديد من البلدان، وخاصة في القطاعات الاقتصادية التي تشكل النواة الأساسية لها، كالطرقات، والمطارات، والجسور، والحواجز المائية وغير ذلك، وهذا التوجه فرضه اقتصاد السوق المبني أساسا على مشاركة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة من جهة، وعدم قدرة حكومات الدول على توفير التمويل الكافي من جهة ثانية، وعليه هدف الباحث إلى التأصيل النظري لفكرة هذا النمط من التمويل من حيث مدى قبوله والاعتراف به في الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي يغلب عليها عجز الموازنة العامة.

ولقد تبين من خلال معالجة إشكالية هذه الدراسة أن نظام B.O.T يحمل الكثير من المزايا التي تستطيع من خلالها الدولة الجزائرية الاستفادة منها دون تحميل الموازنة

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

العامة للدولة بمبالغ مالية ضخمة، هذه المبالغ يمكن أن توجه إلى تحقيق تنمية اقتصادية وبشرية في مجالات أخرى.

الكلمات المفتاحية: التمويل، مشاريع البنية الأساسية، نظام B.O.T

ABSTRACT:

This study comes during the increasing of applications of the B.O.T system in many countries, especially in the economic sectors which formsits principal kernel, such as roads, airports, bridges, dams and so on. This trend is imposed by a market economy, which based mainly on the participation of private sector in economic and social life on one hand, and the inability of governments to provide adequate funding on the other hand.The goal of researcher is to study this type of finance theorecally in terms of extent of its acceptance and recognition in the Algerian economy, especially during the current circumstances dominated by the deficit of the public budget.

Keywords : financing, infrastructure projects, B.O.T.

1. المقدمـــة:

تشكل الاستثمارات في مجال البنية الأساسية عاملا مهما لإقامة التنمية الاقتصادية المستدامة في أية دولة، هذا المطلب الذي أصبح يؤرق حكومات العديد من الدول، وخاصة التي تميزت بضعف مواردها المالية وعدم القدرة على التمويل كبعض الدول غير النفطية مثلا، فمن خلال العجز في ميزانيات، والتراكم الكبير لحجم الديون الخارجية، والصعوبات الكبيرة التي يخلفها خدمة هذه الديون، وأمام محدودية مصادر تمويل مشاريع التنمية من الداخل، كان لزاما البحث عن صيغ تمويل حديثة خاصة لمشاريع البنية

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

التحتية، تتلائم والطبيعة الاقتصادية للدولة، فبدا الاتجاه إلى القطاع الخاص، أين بدأت ملامح إخضاع القطاعات الاقتصادية أو جزء منها إلى الخوصصة.

وعلى المستوى الدولي، أصبح الاتجاه العالمي إلى العولمة وتحرير التجارة الدولية، وحرية تنقل وتداول رؤوس الأموال بين الدول المختلفة، المحفز الرئيسي لإعادة النظر في الأنظمة المالية المتعبة بهدف تحقيق اكبر قدر من التوازن الاقتصادي الدولي.

وبرز بالتالي البحث عن مصادر تمويل مناسبة أين بدا الاهتمام بنظام B.O.T لإقامة مشاريع البنية التحتية، خاصة مع موجة التحرر الاقتصادي والمالي الذي شهدته دول العالم في القرن العشرين الذي كان بمثابة الأرضية المحفزة لظهوره، فحقق العديد من المزايا للدول التي تعمل بموجبه لتطوير البنية التحتية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الإشكالية:

إذن وبالرغم من تنفيذ العديد من المشاريع الخاصة بالبنية التحتية للدولة الجزائرية من طرق ومطارات وموانئ وجسور، إلا أن ذلك غير كاف نظرا للتطورات السريعة والزيادة في عدد واحتياجات السكان، وهذا ما أدى إلى عجز الدولة عن توفير الأموال اللازمة لتنفيذ خططها التنموية الكبرى المستقبلية، خاصة بعد رفض الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية وعدم الاستقرار في أسعار النفط، وفي هذا المسار يمكن طرح إشكالية هذه الورقة البحثية كالتالي:

ما هي حقيقة تبني نظام BOT لتمويل المشاريع البنية التحتية في الجزائر؟

الفرضية الرئيسية:

يمكن صياغة الفرضية الرئيسية من خلال هذه الدراسة:

يلائم عقد البوت (B.O.T) تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر نظرا لامتلاكها بنية تحتية قوية في تمويل المشروعات الضخمة، دون أن تضطر إلى اللجوء للاقتراض.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

الأهميـــة:

تنبع أهمية هذا العمل من خلال الأهمية القصوى التي يوفرها التمويل بواسطة عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) للاقتصاديات المتطورة والنامية، من خلال التخفيف في الأعباء المالية على الميزانية العامة للدولة، إضافة إلى انه الحل الأمثل لتحقيق أساليب التنمية الاقتصادية بمشاركة القطاع الخاص دون تخلي الدولة عن سيطرتها على المشاريع.

كما تبرز أهمية الدارسة كذلك في قلة الأبحاث في الجزائر التي تناولت عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية من منظورها المالي كونها عقود حديثة نسبيا، وقد تم تناولها وتفصيلها أكثر من الجانب القانوني.

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف أكثر عن:

- ✓ واقع مشاريع البنية التحتية في الجزائر وكيفية تمويلها؛
- ✓ التعرف على عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)، والمزايا التي يمكن أن يوفرها لتمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر؛
- ✓ أهم التجارب الدولية الناجحة في مجال التمويل بنظام (B.O.T) وخاصة العربية.

المنهجية:

تقضي الإجابة على الإشكاليّة استعمال المنهج الوصفي والمنهج التحليلي تماشيا في كونه ضروري لوصف عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) التي تستخدم لتمويل مشاريع البنيّة التحتية، وذلك لبيان ما هو هذا النظام وما هي الدواعي التي يمكن أن تجر الدول إلى تبنيه، وما هي المميزات والعيوب التي يمكن أن تجله ايجابيا أو سلبيا.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

تقسيمات الدراسة:

في إطار هيكلة الدراسة تم تقسيمها إلى:

الإطار النظري: مشاريع البنية التحتية وعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)

المحور الأول: مشاريع البنية التحتية في الجزائر (المنجزات والمتوقع بها)؛

المحور الثاني: عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)

الإطار التطبيقي: تجارب دولية وعربية في مجال التمويل بعقدBOT في إقامة البنية التحتية

المحور الأول: تجارب دولية في مجال التمويل بعقد BOT في إقامة البنية التحتية

المحور الثاني: تجارب عربية في مجال التمويل بعقد BOT في إقامة البنية التحتية

الإطار النظري: مشاريع البنية التحتية وعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)

المحور الأول: مشاريع البنية التحتية في الجزائر: 1. مفهوم البنية التحتية:

إن الباحث في مجال النظري لمشاريع البنية التحتية يجد أن هناك اختلاف في المفاهيم والتعاريف المقدمة، وقد يعزى ذلك في بعض الأحيان إلى طبيعتها أو الهدف الذي تساهم في تحقيقه أو طبيعة تخصص الباحث فنجد:

من يعتبرها كمجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة.[1]

[1]– داغر محمود محمد وعلي محمد علي، الإنفاق على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد51 ، 2010، ص1.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

أما البنك العالمي فيعتبرها رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجالات الطرق والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي وقطاع الأعمال.

لكن مهما اختلفت الآراء والأفكار في هذا الشأن فإننا نميز بين عنصرين أساسين في مجال البنية الأساسية هما:[1]

– البنية الأساسية الملموسة: وتشمل المنشآت التجهيزات الأساسية، والمباني والطرقات والشبكات الكهربائية والمرافق الصحية، المطارات والموانئ، السكك الحديدية، نظام الصرف الصحي وتمديدات شبكة المياه.

– البنية الأساسية المعنوية: وتشمل الخدمات والأنظمة السياسية وتكنولوجيا المعلومات، والشبكات السياسية والاجتماعية والقوانين والأنظمة التي تنظم المال والاستثمار، بل والقوانين الخاصة بالعقوبات، لأن كل ذلك يدخل ضمن شبكة أساسية لتحقيق البنية التحتية.

2. مجهودات الجزائر في مجال البنية التحتية:

لم تدخر الدولة الجزائرية أي جهد منذ الاستقلال إلى يومنا هذا في مجال إنشاء أو تطوير أو صيانة البنية التحتية في مختلف القطاعات، بل أخذت على عاتق تمويلها وتسييرها عن طريق الإنفاق الحكومي فقط دون اللجوء إلى مصادر أخرى للتمويل أو

[1]– رشدي عبد الفتاح، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل والنقل، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 2006، ص40 .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

الخوصصة، ولعل المتتبع للحركة الزمنية لمشاريع البنية التحتية لوجود أن هناك فترتين مختلفتين:

– ما قبل سنة 2000: عرفت مشاريع البنية التحتية الجزائرية في هذه المرحلة تباطؤا واضحا ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى نقص الإنفاق الحكومي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي، واستمرار عجز الموازنة العامة للدولة، وتبعات الظروف الأمنية التي مرت بها الدولة؛

– ما بعد 2000 إلى يومنا هذا: في هذه الفترة ومع تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، الذي قابلها ارتفاع في مداخيل المحروقات لفترات كبيرة، اعتمدت الجزائر سياسة مالية توسعية تنموية ساعدت على تحفيز مشاريع البنية الأساسية العمومية الكبرى وذلك ضمن تسطير العديد من البرامج:

- ✓ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2001)؛
- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو(2009/2005)؛
- ✓ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2014/2010)؛
- ✓ البرنامج الخماسي (2019/2015)

والملفت في هذه البرامج والمخططات أن البنية التحتية حازت فيها على مخصصات جد معتبرة قدّرت نسبتها بأكثر من 40% من إجمالي الحصص المخصصة لهذه البرامج.

3. أهم مشاريع الجزائر في مجال البنية التحتية:

✓ **في مجال النقل البري:** تملك الجزائر أكثر من 404 ألف كم من الطرق البرية[1]، يأتي في مقدمتها الطريق السيار شرق غرب، إذ بلغت التكلفة الإجمالية له 13 مليار

[1]– قائمة مطارات الجزائر الموقع: https://www.marefa.org

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

دولار، يمتد على مسافة 1216 كم من الحدود التونسية إلى الحدود المغربية منها 289 كم كشطر قديم و927 كم تمثل الشطر الجديد[1]، واعتبر هذا المشروع بمشروع القرن إذ أنه ليس مجرد كيلومترات من الطرق بل مشروع اقتصادي بمردودية اقتصادية مستقبلية.

كما شقت الجزائر العديد من الطرق الأخرى سواء بإنشائها أو إعادة تأهيلها مثل الطريق شمال جنوب.

المطارات 11 مطار دولي و30 مطار وطني[2] .

✓ **في مجال النقل بالسكك الحديدية:** تربط شبكة السكة الحديدية أهم المدن الشمالية ببعضها وتصل خطوطها إلى مناطق استخراج المواد الأولية بالمقالع والمناجم حتى وصولها للمناطق الصناعية والموانئ، وتعد الجزائر من أهم الدول الأفريقية من حيث كثافة السكك الحديدية والتي يبلغ طولها 12200 كم.

✓ **في مجال النقل الجوي:** نظرا للمساحة الكبيرة التي يتربع عليها الوطن وبعد المسافات بين أطراف الجزائر، أصبح للنقل الجوي ضرورة ملحة لنقل المسافرين أو البضائع، أهمية خاصة. ويوجد بالجزائر 157 مطارا منها 22 مطار دولي والباقي منها داخلي وجهوي وخاص وتعتبر شركة الخطوط الجوية الجزائرية هي المشرفة على النقل الجوي، بالإضافة إلى مساهمة شركة طيران الطاسيلي في نقل الداخلي وخاصة نحو الجنوب.

✓ **في مجال النقل البحري:** يتم النقل البحري عبر 41 ميناء بعضها مخصص لتصدير المحروقات كميناء أرزيو وبجاية وسكيكدة، بينما تعتبر موانئ الجزائر العاصمة

[1] – الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141127/20897.html
[2] – قائمة مطارات الجزائر الموقع: https://www.marefa.org.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

ووهران وعنابة موانئ متعددة النشاطات، ويضم الأسطول البحري 74 سفينة بحرية، منها 17 ناقلات للبترول و13 ناقلات للغاز السائل و11 منها لنقل المواد الكيماوية والبترولية و6 لنقل المسافرين.

✓ **في مجال المياه:** أبرزها محطات تحلية المياه: وترجع البدايات الأولى لصناعة التحلية في الجزائر إلى ستينيات القرن العشرين،

وأنشأت الجزائر في البداية وحدات تحلية صغيرة الحجم من النوع المتنقل، وكانت موجهة لتزويد السكان بمياه الشرب. وتراوحت طاقتها الإنتاجية بين (2,000 – 5,500) م^3/ اليوم. وقد تم إنشاء هذه المحطات من قبل[1]:

– الشركة الألمانية (LINDE-KCA)

– الشركة الجزائرية (Hydro-Traitement)

وقد توقفت أغلب المحطات الصغيرة عن الخدمة باستثناء عدد قليل جدا (03 محطات) تم إعادة تحويلها لولايات أخرى في إطار دعم قدرات التزود بمياه الشرب خاصة في المراكز الحضرية. ويرجع سبب ذلك لدخول محطات التحلية الكبرى الخدمة أين تمتاز بسعاتها الإنتاجية المرتفعة، وبتكلفتها المنخفضة مقارنة بالمحطات الصغيرة.

تحصي الجزائر اليوم 11 محطة تحلية كبرى وتتراوح سعات هذه المحطات بين (× 88.6$10^3$ – 500× 10^3) م^3 /اليوم. وقد أنفقت الجزائر مبالغ مالية كبيرة لإنشاء هذه المحطات وفق عقود الشراكة (BOOT).

[1]–كمال بوعظم، آمال ينون، تحلية مياه البحر في الجزائر بين توفير مياه الشرب وحماية البيئة خلال الفترة (2005–2015)، مجلة الباحث، عدد 16، 2016، ص 325.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

كما تم الإعلان عن إطلاق مناقصات لإنجاز محطتي التحلية بزرالدة والطارف واللتان ستسمحان برفع حصة مياه التحلية من 17%

بالمائة حاليا إلى 25% من إجمالي الإنتاج الإجمالي للمياه في الجزائر. إذ ستسمح محطة الشط (الطارف) بتعزيز وتأمين التزود بالمياه الشروب في رقعة واسعة من الشرق الجزائري. أما بخصوص محطة زرالدة (الجزائر العاصمة) فهي موجهة لتلبية الطلب على الماء الشروب لمنطقة غرب الجزائر والبليدة. المحطتان يتم انجازهما على طريقة عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T تحت إشراف شركة "ألجيريان انرجي كومباني" فرع مجمعي سوناطراك وسونلغاز.

وعليه فإن برنامج تحلية مياه البحر الذي دخل حيز التنفيذ في 2003 يتوقع إنجاز 13 محطة تحلية بطاقة إجمالية تقدر ب 2, 31 مليون متر مكعب يوميا ما يمثل حوالي 850 مليون م^3/سنة.[1]

✓ في مجال الكهرباء الغاز:

خصصت الدولة دعما ماليا قدر بـــ 300 مليار دينار سنويا لإنجاز البنية التحتية لتوفير الطاقة والتي ساهمت في وفرة مالية لسونلغاز مما مكن من تلبية حاجيات البلاد وللمواطن والاستعمال المترلي في الكهرباء والغاز إضافة إلى احترام هذه الطاقة لتلبية الحاجيات الاقتصادية في مجال الصناعة والزراعة والموارد المائية ويدخل كل هذا ضمن استراتيجية سونلغاز.كما تقوم بتوفير الغاز بصفة منتظمة في كل أنحاء الوطن مع وجود 24 فرعا مباشرا و8 شركات في إطار الشراكة مع سونلغاز حيث يتم تغطية الكهرباء بنسبة 99 بالمائة على المستوى الوطني وتغطية الغاز فاق نسبة 60 بالمائة ويبلغ اليوم حجم

[1]– وكالة الأنباء الجزائرية www.aps.dz/ar/economie/ تاريخ الاطلاع 26–03–2019

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

إنتاج الكهرباء على مستوى الوطن 18 ألف ميغاواط من طرف الشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء التابعة مئة بالمائة لشركة سونلغاز وشركات أخرى ضمن الشبكة الكهربائية الوطنية وتعتمد في نقل الكهرباء على خطوط التوتر العالي وجد عالي من 60 كيلو فولط إلى 220 كيلو فولط و400 كيلو فولط توجد في 30 كلم كأبراج عالية لنقل الكهرباء في كل مناطق الوطن والتي تحتاج خطوط للكهرباء لتتم عملية توزيعها وعليه فقد بلغ عدد المحولات 400 مركز لتحويل الكهرباء منتشرا في الجزائر مع تخصيص 320 ألف كلم لتوزيع الكهرباء، أما بالنسبة للغاز الذي يتم نقله عبر القنوات وتبلغ شبكة طول النقل أكثر من 20 ألف كلم من الأنبوب الكبير لنقل الموارد من سوناطراك وعليه تبلغ شبكة توزيع الغاز عبر القنوات 160 ألف كلم.[1]

إن هذه المشاريع تساهم في وضع أسس للتنمية الاقتصادية والنمو، فمن شأن المشاريع إنشاء الطرق، الجسور وخطوط نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وإجراء تعديلات أخرى على البنية التحتية خلق فرص عمل، كما تساعد بعد إنجازها في زيادة ثروة المجتمع ورفع مستوى معيشة مواطنيه. إلا أن هذا النوع من المشاريع يمثل تمويلها عبئاً مالياً على نفقات جميع الدول وخاصة الدول النامية نظرا لمتطلباتها المادية والبشرية. ومع تضاؤل قدرة الدول على توفير تلك الاستثمارات، برز إشراك القطاع الخاص في المشروعات العامة والبنية التحتية، وظهرت عدة نماذج لهذه الشراكة، كان أبرزها نظام البناء، التشغيل ونقل الملكية، المعروف باسم B.O.T

[1]– جريدة الوسط الجزائرية .https://elwassat.com/frontpege/6065 تاريخ الاطلاع 26–03–2019

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

المحور الثاني: عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T):

1. الخلفية التاريخية لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T):[1]

لا يمكن اعتبار نظام **B.O.T** مبتكرا في مجمله، حيث تعود جذوره إلى ما يعرف بعقود الامتياز، التي كانت منتشرة في أواخر القرن التاسع عشر في العديد من الدول، حيث نجد أن فرنسا كانت سباقة في هذا المجال عندما ابتكرت عقود امتياز المرافق العامة التي تعد تطبيقا من تطبيقات عقود البوت، حيث منحت فرنسا عقود امتيازا سنة 1872 لتوزيع المياه في باريس

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وشيوع النظم الاشتراكية وتعاظم دور الدولة التي أحكمت سيطرتها على مشروعات البنية الأساسية وتحملها عبء تمويل المشاريع بالكامل، تضاءلت أهمية هذه العقود.

ومع بداية منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي بدأ نظام التعاقد عن طريق عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية ينتشر في العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك مع انتشار رياح الخصخصة، والسعي نحو إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في عملية التنمية وأخذت عقود البوت أبعاد واسعة بعد ذلك، بسبب عجز الدول عن الاستمرار في تمويل المشاريع التنموية، والتراجع الاقتصادي، مما اضطر إلى المسارعة في تبني هذا النظام نظرا لأهميته في تطوير وتحديث المرافق العامة.

2. ماهية عقود والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)

[1]– حصايم سميرة، عقود البوت B.O.T إطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، مذكرة ماجستير، جامعة ميلود معمري، الجزائر، 2011، ص – ص: 2، 5.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

أ.تعريف عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T):

مصطلح (B.O.T) هو اختصار للكلمات الانجليزية الثلاثة: البناء: Build، والتشغيل: Operate، ونقل الملكية: Transfer، وهذا المصطلح أفرزه واقع عملي نجم عن تطور أساليب الاستثمار ونظم تمويل المشروعات الكبرى وتنوع أنماط تمويل التنمية الاقتصادية في الدول. يعرف عارف صالح مخلف وعلاء حسين علي، نظام البوت بأنه العقد الذي بمقتضاه تمنح الدولة أو إحدى الجهات الإدارية التابعة لها امتيازا لأحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية الخاصة الوطنية أو الأجنبية من اجل إنشاء إحدى المرافق العامة الضرورية واستغلالها مدة من الزمن تحت إشراف الجهات الإدارية ورقابتها على أن يعود المرفق العام للإدارة بعد نهاية العقد بحالة جيدة ودون مقابل.[1]

وتعرفه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو UNIDO): بأنه نظام تعاقدي يقوم بمقتضاه القطاع الخاص بتنفيذ الإنشاء (التصميم والتمويل) لمشروع بنية أساسية وإدارته والاحتفاظ به، وفي خلال فترة الإدارة المحددة يحق له الحصول على مقابل الخدمات التي يقدمها من عوائد ورسوم وحقوق ملكية، بحيث لا تزيد عن المتفق عليه والمحدد في العقد ليتمكن القطاع الخاص من استرداد استثماراته ومقابل تكاليف الإدارة والصيانة للمشروع، بالإضافة إلى عائد مناسب، وفي نهاية المدة يقوم القطاع الخاص بنقل الملكية إلى الجهة الحكومية أو جهة خاصة أخرى جديدة من خلال مناقصة عامة.[2]

[1]– عارف صالح مخلف وعلاء حسين علي، عقد البوت دراسة في التنظيم القانوني لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، 2013، ص: 06

[2]– محمد غازي الجلالي، نحو بناء نظام متكامل لاستخدام نظام عقود البناء والتشغيل والنقل، رسالة دكتوراه كلية الهندسة جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص ص: 8– 9.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

بينما تعرفه ناهد علي حسن السيد بأنه النظام الذي يتم بموجبه تمويل المشروعات الاستثمارية سواء كانت عامة أو خاصة، وإنشائها، وإدارتها، وصيانتها من قبل القطاع الخاص، الذي قد يكون شركة خاصة واحدة، أو عدة شركات خاصة محلية أو عالمية، تعمل من خلال شركة المشروع، التي تتعهد بإنشاء وتنفيذ، وإدارة، وصيانة المشروع لفترة زمنية معينة هي فترة الامتياز الممنوحة من قبل الدولة المضيفة، وتمكن هذه الفترة شركة المشروع من استرداد ما تكبدته من تكاليف في المشروع، بالإضافة إلى تحقيق نسبة مرضية من الربح، بعدها تقوم شركة المشروع بنقل ملكية أصول المشروع للدولة المضيفة، وهي في حالة جيدة دون قيد أو شرط.[1]

إذن نظام B.O.T هو شكل من أشكال التمويل تمنح بمقتضاه الدولة، لفترة معينة من الزمن احد الخواص امتيازا للقيام بإنجاز المشروع معين، على أن يشغله ويديره لفترة معينة محددة مسبقا، ويستفيد من كل العوائد لتغطية تكاليف الانجاز والحصول على عوائد مناسبة، وفي نهاية العقد تسترجع الدولة المشروع المنجز ليستعمل في تحقيق الهدف الذي أنشاء من اجله

إن تطبيق هذا النظام ينسجم مع مبدأين اقتصاديين أساسيين:[2]

✓ إبراز مسئولية الدولة عن توافر الخدمات الجماعية لمسئوليتها الكاملة عنها وتجدر الإشارة إلى أن تقديم الخدمات العامة من قبل الدولة ينطلق من منظور فكري

[1]– ناهد علي حسن السيد، حقيقة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، الإمارات العربية المتحدة، ص 5.

[2]– معروف جيلالي، عقود البوت BOT استنساخ غربي لمنتج استثماري إسلامي، مجلة الاقتصاد العالمي الإسلامي، الموقع الالكتروني: http://giem.kantakji.com/article، 2018/07/24، 20:00.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

اقتصادي يرجع إلى فكر الاقتصاديين في القرنيين السادس عشر والسابع عشر وهو الفكر الكلاسيكي الذي أرسى دعائمه ادم سميث في القرن الثامن عشر ث والفكر التعاوني والاشتراكي اللذين ظهرا في القرن التاسع عشر.

✓ تعزيز دور القطاع الخاص بما فيه البنوك لجهود الدولة في هذا المجال لتدارك أوجه النقص في الموارد المالية العامة بحيث تستكمل عن طريق التوجه لاقتصاد السوق، والتوجه نحو التحرر من القيود التي تعوق الاستثمار وبروز ظاهرة العولمة.

ب. خصائص عقد الـBOT:

يتميز عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من العقود، ولعل التطرق إلى هذه الخصائص يزيد من إيضاح وحصر مفهومه، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي[1]:

– **يبرم هذا العقد بين الدولة أو أحد الهيئات التابعة لها مع طرف خاص:** تبرم هذه العقود بين طرفين أولهما الدولة أو أحد الأشخاص الإدارية وثانيهما قد يكون شخصا طبيعيا أو شركة أو مجموعة من شركات وطنية أو أجنبية، وقد ظهرت هذه العقود في الأساس كوسيلة لتمويل المشروعات العامة، وهي بذلك تعد وسيلة هامة تساعد في انتعاش الاقتصاد وتعزيز التنمية متى انطوت على الشروط والضمانات التي تحافظ على المصلحة العامة للدولة المضيفة، ولقد عرف القطاع الخاص كذلك التعاقد

[1]– صبوع صهيب: النظام القانوني لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية(BOT) وتطبيقاته في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، فرع الادارة العامة، القانون وتسيير الإقليم، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012–2013، ص15–18.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

وفق هذا الأسلوب، إلا أن هذا لن ينال من المستقر عليه في العمل الدولي لهذه العقود باعتبار وجود السلطة العامة كطرف رئيسي في العقد.

– **الهدف من هذه العقود هو إنشاء مرافق عامة لتقديم خدمات ذات نفع عام:** إن الهدف من إقدام الدولة أو أحد الأشخاص الإدارية على التعاقد وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل المليكة هو إنشاء مرافق عامة اقتصادية، وذلك لتقديم خدمات ذات نفع عام لجمهور المنتفعين كمرافق الطرق وتحلية مياه البحر والكهرباء والمطارات والموانئ والاتصالات وغيرها.

ونظر للعبء الذي يشكله إنشاء المرافق العامة وخاصة ما تعلق منها بمرافق البنية التحتية كالمطارات والجسور والموانئ، وما يرتبه من ضغوطات مالية على الميزانية العامة، فإن الكثير من الدول أصبحت تلجأ إلى هذا النوع من التعاقد كصورة من صور مشاركة القطاع الخاص في تشييد واستغلال المرافق العامة، مع إحاطة هذه المشاركة بمجموعة من الشروط والضمانات القانونية التي تضمن للدولة مراقبة تنفيذ المشروعات، في جميع مراحلها.

– **إشراف الدولة على المرفق طوال مرحلتي التشييد والاستغلال:** من حق الجهة الإدارية المتعاقدة القيام بمهمة الإشراف والرقابة على شركة المشروع أثناء قيامها بمهمة بناء وتشييد المرفق محل العقد، وذلك للتأكد من التزامها بالمواصفات الفنية والهندسية المتفق عليها في العقد، كما ينشأ الحق للجهة الإدارية المتعاقدة في الإشراف والرقابة على شركة المشروع طوال مرحلة تشغيل المرفق وذلك للتأكد من قيام شركة المشروع ببيع خدمات المرفق للجمهور بالأسعار والجودة المتفق عليهما وذلك في الحالة التي تتولى خلالها شركة المشروع تقديم الخدمة مباشرة لجمهور

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

المنتفعين، ذلك أن الشركة المنفذة للمشروع في هذه الحالة تنوب عن الجهة الإدارية في تقديم خدمة المرفق العام للجمهور، وبالتالي فإن هذا الحق ينشأ للجهة الإدارية المتعاقدة، من أجل حماية مصالح المواطنين من جهة، والحفاظ على مصلحة الدولة من جهة ثانية.

– **ملكية الجهة الإدارية المتعاقدة للمرفق طوال مدة العقد:** ملكية الجهة الإدارية المتعاقدة للمرفق العام طوال مدة العقد تثبت في عقد الـــBOT وأغلب صوره ومشتقاته، حيث تتخلى الدولة أو الجهة الإدارية المتعاقدة في هذا النوع من العقود، عن إدارة واستثمار المشروع فقط، على اعتبار أن ذلك يعد من صلاحيات وحقوق شركة المشروع، غير أن ذلك لا يمنع من كون المرفق العام المنجز وفق هذه العقود يتصف بالعمومية، وهو ما يخول للإدارة طيلة مدة الامتياز الاحتفاظ بحقي الملكية والتنظيم فضلا عن حق الرقابة على التنفيذ والاستغلال تطبيقا لمبادئ دوام سير المرفق العام بانتظام واطراد ومساواة المنتفعين من خدماته.

– **عقد الـــBOT هو آلية لتمويل أنشاء المرافق العامة:** يتولى المستثمر، ممثلا في شركة المشروع، بموجب الاتفاق المبرم وفقا لهذه العقود، تمويل إنشاء وتشغيل المشروع محل العقد سواء كان هذا المشروع من مشاريع البنية التحتية أو المرافق العامة. ويمثل تمويل المشروع حجر الأساس الذي يقوم عليه هذا النظام التعاقدي، ويستند هذا النوع من التمويل على ثبوت الجدارة الائتمانية لشركة المشروع، أي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المقرضين، وكذلك قدرتها على استقطاب التمويل حتى قبل بدء البناء، أو جني أي إيرادات، ويكون الاقتراض على أساس ذلك الائتمان.

وتكون مشاركة المستثمر في تمويل المشروع بصفة كلية أي أنه يتحمل على عاتقه مسؤولية توفير التمويل اللازم لإنشاء وتشغيل المشروع بصفة كلية وأحادية، وقد تكون

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

مشاركة المستثمر في التمويل جزئية وبنسب محددة في شركة المشروع والتي يمكن أن يمثل إحداها كما أن مصادر التمويل قد تكون بنوكا أو مؤسسات مالية أجنبية كما يمكن أن تكون بنوكا أو مؤسسات مالية وطنية أي تابعة للدولة المضيفة.

– **يتم تنفيذ عقد الـــBOT في شكل امتياز يمنح لمدة محددة تسمى مدة الامتياز:** عادة ما تكون هذه المدة طويلة نسبيا، وذلك تمكينا لشركة المشروع من تغطية نفقات إنشاء المشروع أو المرفق، أو صيانته أو تجديده، إضافة إلى الحصول على إيرادات مالية وأرباح، كنتيجة لاستغلال المرفق، ويتم ذلك في شكل رسوم تتقاضاها شركة المشروع من المنتفعين من المرفق بدل الخدمات المؤداة لهم، بما يتيح لها تحقيق هامش معقول من الربح، هذا الربح الذي يمكن أن يتحقق عن طريق بيع الخدمة مباشرة إلى الجهة الإدارية المانحة أو إلى وسيط بينها وبين المنتفعين.

– **إعادة المشروع إلى الجهة الإدارية المتعاقدة:** يلتزم المستثمر في نهاية مدة الالتزام بإعادة المشروع إلى الجهة الإدارية المانحة بصورة مجانية وبحالة جاهزة للتشغيل، وقد يتم إعادة المشروع إلى الجهة الإدارية قبل نهاية مدة الالتزام شرط قيام هذه الأخيرة بدفع تعويضات عادلة لشركة المشروع، كما يمكن أن تجدد الجهة الإدارية الامتياز لمدة جديدة سواء لمصلحة الشركة المنفذة أو لطرف آخر أو بيع المشروع في إطار عملية الخوصصة.

ج. تمييز عقد البوت (B.O.T) عن العقود المشابهة له: نبين في هذا المطلب نقاط التطابق والفروق الموجودة بين عقد البوت والعقود التي تعكس مشاركة القطاع الخاص

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

في المشاريع العمومية للدولة.[1]

❖تمييز عقد البوت عن بعض العقود الكلاسيكية:

✓ **عقد الامتياز وعقد البوت:** يعرف عقدا لامتياز بأنه اتفاقية تكلف الإدارة بمقتضاه شخصا طبيعيا أو اعتباريا بتامين تشغيل مرفق عام، وقد عرف المشرّع الجزائري في المادّة 21 من القانون 83–17 المعدل والمتمم بموجب 96–13 المتعلق بقانون المياه: يقصد بالامتياز بمفهوم هذا القانون: "عقد من عقود القانون العام، تكلف الإدارة بموجبه شخصا اعتباريا عاما أو خاصا قصد ضمان أو أداء خدمة ذات منفعة عمومية وفي هذا الصدد، يمكن أن تمنح لصالح الهيئات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص."

نستنتج من ذلك أن الطائفتان من العقود تثقفان في مسالة إسناد ادارة وتسيير المرفق للقطاع الخاص، ويتجمل صاحب العبء ومخاطرة التشغيل طوال مدة العقد المحددة، كما أن الملكية تظل لجهة الإدارة في كلا العقدين.

كما يتوافق عقود الامتياز مع عقود البوت في أن كلاهما يحصلا على حقوقها المالية من المنتفعين بالخدمة، هذا الأمر لا يمنع من أن شركة المشروع يمكن أن تتقاضي حقوقها المالية من جهة الإدارة في عقود البوت إذ نصت بعض العقود أو القوانين الدولة بشراء الخدمة أو المنتج مباشرة من شركة المشروع بالأخص في مجالات الحيوية مثل شراء منتوج التي تقوم بإنجاز محطات الكهرباء أو المياه على أن تقوم هي بعد ذلك ببيعه للجمهور.

[1]– شماشمة هاجر: عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) وتطبيقاته في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص قانون الإدارة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013–2014، ص55–60.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

وبالرغم من اتفاق غالبية أن عقود البوت تجد أساسها في عقود الامتياز، فانه مع ذلك تختلف عنها جوهرية تتمثل في:

قيام المستثمر في عقود البوت بتصميم المشروع وبنائه وتحمل تكاليفه والقيام بشراء معدات والآلات المستخدمة وبهذا يتكفل هذا المستثمر عبء ضخم جدا من الناحية الاقتصادية.

وبالتالي فان عقود الامتياز هي عقود الامتياز هي عقود تسيير أما عقود البوت هي عقود تمويل مقترنة بالتسيير.

فضلا عن ذلك تختلف عقود البوت عن البوت عن الالتزام في مسالة تحمل المخاطر، فتمويل مشاريع البوت يتم عن طريق مؤسسات التمويل دون حق الرجوع–او يحق رجوع محدد–ولا على شركة المشروع ولا على السلطة المتعاقدة، لان عادات المشروع من المقاولين، ومشغلين وموردين، على عكس الحاصل في عقود الالتزام أين تقع كامل المخاطر المرتبطة بالإدارة على عاتق الملتزم.

زد على ذلك فان الرسوم التي يتقاضاها الملتزم مباشرة من المنتفعين تكون رمزية إذا ما قورنت بتلك التي تتقاضاها شركة المشروع وذلك من اجل تغطية البناء والتشغيل بالإضافة إلى الأرباح المعتبرة التي تتحصل عليها.

✓ **عقد الأشغال العمومية وعقد البوت:** تحتل عقود الأشغال العمومية مكانة مهمة في أساليب إنشاء المشاريع العمومية وفي نظرية العقود الادارية، حيث تعرف عقود الأشغال العامة أو عقود المقاولات العامة هي العقود التي يتعهد بمقتضاها المقاول القيام بعمل من أعمال البناء أو الترميم أو الصيانة في عقار لحساب شخص معنوي عام لتحقيق مصلحة عامة، وذلك مقابل ثمن تلتزم به الإدارة، ومن شروط عقد الأشغال العامة يجب

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

أن يكون موضوع العقد عقارا وان يتم العمل لحساب شخص معنوي عام، وتهدف الأشغال محل العقد نفع عام.

ويشتبه عقد الـــBOT بعقد الأشغال العمومية في أن كلا العقدين يجري تنفيذه لمصلحة الجهة الادارية المعنية مقابل بدل معين يتم الاتفاق عليه.

ولكن العقدين يختلفان في مسائل متعددة: ففي عقد الأشغال العامة يقوم المقاول بإنشاء المشروع وتسليمه إلى الجهة الادارية لكي تديره بمعرفتها، وبالتالي فان مهمة المقاول تنتهي بإنشاء المشروع، أما عقود البوت فان الملتزم ينشئ ويدير المرفق العام.

بالإضافة إلى أن المقاول في عقود الأشغال العامة يتحصل على حقوقه المالية من الإدارة، أما في عقود البوت فشركة المشروع تتحصل على حقوقها المالية سواء من الجمهور أو جهة الإدارة في حالة شراء الخدمة من طرف الدولة.

كما أن الالتزامات الأطراف في عقود الأشغال العامة تكون محددة غالبا لحظة التوقيع على العقد، سواء من حيث الأسعار أو المقابل المالي، وكذلك محل العقد، ماعدا بعض أنواع العقود التي ترد على التزامات ذات الطبيعة المركبة، في حين يصعب تحديد التزامات المتعاقد بدقة في عقود البوت طويلة مدة، التي تتأثر بالمعطيات الاقتصادية والمالية والفنية من جهة، وارتباط حقوق المتعاقد المالية بنتائج الاستغلال من جهة أخرى.

بالإضافة إلى الاختلاف الموجود في المدة التعاقدية في المدة التعاقدية، حيث تكون طويلة في عقد البوت مقارنة مع عقد الأشغال العمومية.

❖ تمييز عقد البوت عن بعض العقود الحديثة

✓ **عقد الخوصصة وعقد البوت:** عرفت الخوصصة بموجب الأمر رقم 01–04المؤرخ في 20اوت سنة2001المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصيتها والذي نصت المادة 13: "يقصد بالخوصصة كل صفقة تتجسد في نقل

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

الملكية إلى أشخاص طبيعي ناو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية، وتشمل الملكية: كل رأسمال المؤسسة أو جزء منه تحوزه الدولة مباشرة أو غير مباشرة و/أو الأشخاص المعنويين الخاضعون للقانون العام، وذلك عن طريق التنازل عن أسهم أو حصص اجتماعية أو اكتتاب لزيادة في الرأسمال.

الأصول التي تشكل وحدة استغلال وحدة استغلال مستقلة في المؤسسات التابع الدولة.

ويتشابه عقد الـــ BOT عقد الخوصصة في أن كلا الأموال العامة يجري تملكها للقطاع الخاص، لكنهما يختلفان في كون أن عقد الـــBOT ينصب على تسيير مرفق عام بمدة محددة بواسطة الملتزم مع الاحتفاظ الدولة بحق السيطرة عليه من خلال وضع شروط وقواعد تتصل بإنشائه، وتشغيله فضلا عن الحق في الرقابة والإشراف عليه حي انتقال ملكيته في نهاية فترة الامتياز.

✓ **عقد الشراكة وعقد البوت:** يعرف عقد الشراكة P.P.P "بأنه عقد طويل المدى، بمقتضاه تشترك مؤسسة من القطاع الخاص، بتمويل او غير تمويل، انجاز وتشغيل منشاة عامة، ويمكن أن يكون موضوعه خدمة مرفق عام، وينص العقد على النتائج المنتظرة وتحديد المسؤوليات، والاستثمارات، والمخاطر، والأرباح والهدف من كل هذا تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين."

وعلى الرغم من اتفاقية عقد البوت مع عقود P.P.P من ناحية المهام المقامة والأطراف والتي تستهدف تمويل وتسيير مشاريع البنية الأساسية، بالإضافة إلى طول مدة التعاقدية، فهناك من اعتبر أن عقود البوت نموذجا من نماذج عقود الشراكة، فالعقدين يختلفان فيما يخص تحمل المخاطر المالية والتشغيل والإدارة فنجد أنها تقع على عاتق شركة المشروع في عقود البوت على أن تتمكن كل العائدات التي يديرها المشروع طوال

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

الفترة التعاقدية وذلك لتحقيق الأرباح وتغطية تكاليف المشروع، أما في عقود الشراكة تنص على تقاسم المخاطر والاستثمارات والأرباح.

بالإضافة إلى أن المقابل المالي في عقد الشراكة يتحدد في شكل ثمن مجزأ تدفعه الإدارة بصفة دورية شهرية أو نصف سنوية طوال مدة العقد.

2.**أسس التمويل بعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)**

أ. الأطراف الفاعلة في التمويل بعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T):

شكل رقم (01): يوضح الأطراف الفاعلية في نظام (B.O.T):

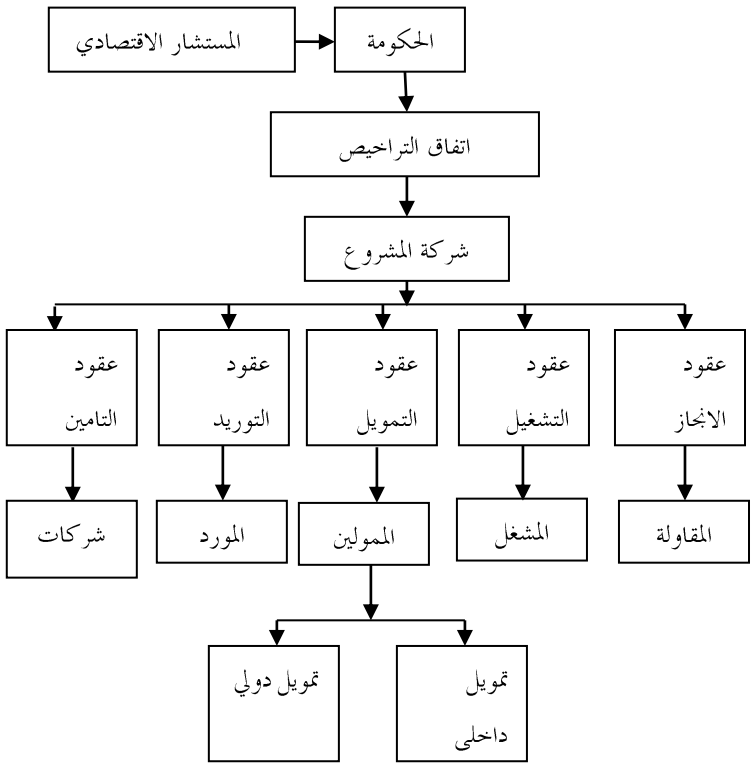

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

المصدر: جابر جاد نصار، عقود البوت B.O.T والتطور الحديث لعقد الالتزام – دراسة نقدية للنظرية التقليدية لعقد الالتزام، دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص: 44.

من خلال الشكل السابق نجد أن الأطراف الفاعلية في نظام (B.O.T) هي:

✓ **الحكومة**: وبالتنسيق مع المستشار القانوني تقوم الحكومة بإعداد الإطار القانوني الذي يعمل المشروع في نطاقه وإبرام اتفاقية امتياز وحماية الحقوق والالتزامات لكل الأطراف المتعاقدة، كما تعمل على مراقب تنفيذ بنود العقد واستعادة المشروع في نهاية العقد.[1]

✓ **شركة المشروع**: تعتبر هي الوحدة صاحبة الامتياز والتي تقوم بإعداد دراسة جدوى للمشروع، وتقديم عرض لتنفيذه، وإبرام العقود مع الأطراف المعنية مثل الحكومة وشركات المقاولات الأخرى وموردي المواد الأولية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية، وتعتبر هي المسئولة عن سداد خدمة الدين أمام البنوك.

ب. صور التمويل عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T): هناك العديد من الصور والأشكال التي يمكن أن تأخذ خصائص نظام (B.O.T)، ناتجة عن تعدد الاتفاقات الاقتصادية والتجارية نذكر البعض منها:[2]

[1]– أمل نجاح البشبيشي، البناء نظام والتحويل والتشغيل، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الخامس والثلاثون، 2004، ص 4.

[2]– جابر جاد نصار، عقود البوت B.O.T والتطور الحديث لعقد الالتزام – دراسة نقدية للنظرية التقليدية لعقد الالتزام، دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص –ص: 46، 48.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

– البناء والتمليك والتشغيل ونقل الملكية (B.O.O.T): يقصد بهذا العقد الاتفاق المتضمن إقامة المشروع واستغلاله وتملكه مؤقتا لمدة محددة. ثم تحويله في نهاية تلك المدة إلى الدولة المتعاقدة؛

– البناء والإيجار ونقل الملكية (B.L.T): وهو اتفاق يتم بمقتضاه بناء المشروع وتملكه مؤقتا من أجل تأجيره، سواء للمالك الأصلي أو للغير، ثم تحويله في نهاية المدة المتفق عليها في العقد إلى الحكومة؛

– البناء ونقل الملكية والتشغيل (B. T.O): يتم بموجب هذا العقد بناء المشروع من قبل المتعامل، ثم يتخلي عنه عن طريق تحويله إلى الحكومة المالكة له، وذلك شريطة أن تتولى هذه الأخيرة إبرام عقد آخر مع ذلك المتعامل، كي يشغل المشروع المنجز ويستغله لفترة امتياز محددة مقابل حصوله على إيرادات يتلقاها، ففي هذه الصورة من التعامل تكون الدولة مالكة للمشروع منذ نشأته، وبعد ذلك تبرم عقد امتياز جديد مع المتعامل، كي يستغل المشروع لفترة يتم الاتفاق عليها.

ج. مراحل تنفيذ المشاريع باستخدام نظام BOT: تمر عملية تنفيذ المشروعات عن طريق هذا النظام بمجموعة من المراحل المترابطة والمتعاقبة زمنيا نذكرها فيما يلي:[1]

مرحلة تحديد المشروع: في الحقيقة هذه المرحلة تسبق مراحل تنفيذ المشاريع باستخدام نظام BOT، حيث تقدر الحكومة المشروعات الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ثم تقوم بدراسة كل الإمكانيات المادية والمالية والبشرية

[1]– رفيق شرياق، نظام B.O.T كبديل لتمويل مشروعات البنية التحية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 04، 2016، ص –ص: 208، 210.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

اللازمة لإقامة هذه المشاريع، فإذا ما وقع هناك عجز في احد هذه الإمكانيات يمكن أن تلجا الحكومة إلى هذا النوع من التمويل.

✓ **مرحلة الإعداد الحكومي للمناقصة** :تعلن الحكومة عن مناقصة حتى يتقدم المستثمرون المحتملون بعروض لتنفيذ المشروع، ويجب أن يحتوى عرض المناقصة على المعايير اللازم توافرها حتى يمكن لمستثمر ما أن يفوز بالمشروع. وتتعلق هذه المعايير بالوقت اللازم لتنفيذ المشروع وتكلفة تقديم الخدمة للجمهور وفترة الامتياز وغيره. ويمكن للحكومة أن تتحكم في عدد المتقدمين من خلال معايير القبول التي تعلنها حسب طبيعة المشروع بالإضافة إلى اشتراط وضع تأمين مالي للاشتراك في المناقصة لضمان الجدية، ثم تحدد نسبة العجز المتوقعة في خدمات كل مشروع، وتحديد الأولويات بالنسبة للحاجة إليها، ووفقا لذلك يمكن تحديد المشروعات الأولى بالتنفيذ بناء على دراسات وأسس علمية واقتصادية وفنية، ولغرض تحديد المشروع عادة ما تستعين الدولة بخبراء متوفرين لديها، كما قد تحتاج إلى تنفيذ نظام الـــB.O.T بمساعدة من جهات عامة أخرى أكثر تخصصا، وبالرغم من أن القاعدة العامة هي تولي الجهة الإدارية مهمة تحديد المشروع الذي سينفذ بنظام الـــ B.O.T، إلا أنه قد تأتي الفكرة من قبل الممول الذي يعرض فكرة إقامة مشروع بنية تحتية على الحكومة، ويبدي استعداده لتمويله وفقا لنظام الـــB.O.T ويحتاج الأمر في البداية إلى عمل دراسة جدوى أولية يمكن التعرف من خلالها على مدى ربحية المشروع، بالإضافة إلى بعض الجوانب الأخرى المتعلقة بالموقع، الحجم والاعتبارات البيئية وغيرها، وتنتهي هذه المرحلة بتحديد المشروع الذي يتعين البدء في تنفيذه وفقا لنظام الـــB.O.T .

✓ **مرحلة إعداد عطاءات من قبل الممولين:** بناء على الإعلان عن مناقصة من قبل الحكومة يجتمع عدد من المستثمرين ويشكلوا اتحادا ماليا لإعداد عطاء، ويوقع أعضاء

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

الاتحاد أو اللجنة التي يختارونها على اتفاقية مبدئية يحددوا فيها نسبة مساهمة كل منهم في رأس المال، والدور الذي يقوم به كل عضو في المشروع وغيرها، كما يتولى الاتحاد مهمة إعداد دراسة جدوى للمشروع للوقوف على الجوانب المختلفة له، خاصة مستوى الربحية لكي يستخدمها فيما بعد في جلب أموال من مصادر مختلفة للتمويل، وبناء على دراسة الجدوى التي يتم إعدادها بتكليف لجنة لتحديد مصادر التمويل، وإعداد عطاء يتضمن كل جوانب المشروع.

✓ **مرحلة اختيار أفضل عطاء:** تقوم الحكومة في هذه المرحلة بتقييم كافة العطاءات التي تقدمت للمناقصة العامة التي أعلنت عنها من أجل اختيار أفضل عرض وإرساء المناقصة عليه، ومن الضروري في هذه المرحلة العمل على ضمان تواجد الاستشاريين الماليين والتقنيين والقانونيين بجانب الحكومة، وهي بصدد تقييم تلك العطاءات المختلفة من أوجه عدة بغية اختيار الأفضل، فالعطاءات المتاحة عادة ما تكون مختلفة ومتباينة بشدة من عدة جوانب، وبالتالي فإن عملية المقارنة بينها ومحاولة الوصول إلى أفضل عطاء ليس بالأمر السهل، الأمر الذي يحتم وجود خبراء إلى جوار الحكومة في عملية تقييم الاختيار النهائي، وفي الغالب يتم بناء إرساء مناقصات مشروعات ال B.O.T على مجموعة متكاملة من العوامل والمعايير التقييمية التي تم تقديمها، وتقييمها من حيث: التكلفة، نوعية التكنولوجيا المنقولة، توفير الصرف الأجنبي، العمالة المستخدمة، شروط التمويل وغيرها.

✓ **مرحلة تكوين شركة المشروع:** بعد موافقة الحكومة على إرساء العطاء على مستثمر أو مجموعة من المستثمرين، يقوم الاتحاد المالي لهذه المجموعة بتكوين شركة المشروع، ويتم توقيع اتفاقية بين الحكومة والشركة لتتولى التنفيذ. ويجب أن تكون هذه الاتفاقية شاملة وموضحة جميع الحقوق والالتزامات لكافة الأطراف المعنية، وتقوم شركة

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

المشروع بتجميع مساهمات الأعضاء والقروض والقيام بكل التعاقدات اللازمة لتنفيذ المشروع.

✓ **مرحلة التنفيذ:** يتم فيها البدء في تنفيذ المشروع وإنهاء كل الاتفاقيات التمويلية، تبدأ بعد ذلك الجهات المعنية في تقديم الأموال اللازمة للتنفيذ. وتنتهي هذه المرحلة بإقامة المشروع وتجريبه وقبوله من جانب شركة المشروع والحكومة.

✓ **مرحلة تشغيل المشروع:** تتولى فيها شركة المشروع عملية التشغيل أو قد تتعاقد مع شركة أخرى لتتولى التشغيل والصيانة، وتستخدم الإيرادات المحصلة خلال فترة التشغيل في استرداد رأس المال وتحقيق الأرباح المخططة، ومن حق الحكومة التأكد من أن عملية التشغيل والصيانة تتم وفقا للمعايير المحددة.

✓ **مرحلة التحويل:** وفيها يتم تحويل ملكية المشروع للحكومة، وهي المرحلة الأخيرة في عمر مشروع الـــB.O.T، وأهم ما ستركز عليه الحكومة عند تحويل ملكية المشروع إليها هو الحصول على مشروع جيد تمت صيانته وتشغيله بشكل سليم طوال السنوات السابقة، وتم نقل التقنيات التشغيلية اللازمة إليه وتدريب الكوادر البشرية المتاحة على كيفية إدارته وتشغيله بالشكل الأمثل، وقد ترى الحكومة أن تتعاقد من جديد مع الشركة نفسها لتستمر في التشغيل، أو تعهد بالتشغيل لطرف آخر من القطاع الخاص، أوقد تتولى تشغيله بنفسها.

3.منافع وعيوب التمويل بعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T):

أ. منافع عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T): يعتبر هذا النظام على أنه أحد الوسائل المناسبّة من أجل تمويل مشاريع البنيّة الأساسيّة بدون المساس بموازنّة الدولّة، بحيث يقوم المستثمّر بتحمل الأعباء المالية للمشروع، ويكون بصورّة مؤسسة أو شركّة

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

دوليّة أو محليّة للقيام بالمشروع وذلك يكون بمقابل عوائد مالية تحصّل نتيجة التشغيل، كذلك يمكن أن يحقق المنافع التالية:

✓ الغاية الأساسية من نظام (B.O.T)، إنشاء المرافق العامة التي تقدم خدمة لأفراد المجتمع في أي دولة؛

✓ انه يقدم للدول حلا لمشكلة تمويل المشروعات الضخمة، دون أن تضطر إلى اللجوء إلى الاقتراض؛

✓ يعتبر حلا لعجز الموازنة العامة للدولة، باعتباره لا يحمل الميزانية نفقات انجاز المشروع؛

✓ تنفذ المشروعات الكبرى في إطار هذا النظام بالكفاءة المطلوبة وفي الوقت المحدد؛

✓ الدولة المتعاقدة الحق في الإشراف والرقابة طيلة مدة العقد؛

✓ انه يشرك القطاع الخاص في قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة؛

إن ما يمكن قوله حول نظام ال B.O.T أنه يسمح لأي دولة عموما والجزائر خصوصا ببناء مرافق اقتصادية جديدة، دون تحميل الموازنة العامة للدولة أعباء مالية مباشرة، ودون لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي وما يتبعه من ضغوطات وتدخلات سياسية واقتصادية واجتماعية. كما يمكنها من تفادي فرض ضرائب جديدة، أو رفع معدلات الضرائب القائمة، وبالتالي قد يؤدي إلى تخفيض معدل التضخم دون أن يكون مصحوبا بزيادة في معدل البطالة. فالتقليل من النفقات العامة يمكن الدولة من توجيه مواردها العامة إلى قطاعات أخرى لا يمكن للخواص إدارتها لحساسيتها ولأنها لا تهدف لتحقيق أرباح كالدفاع والقضاء، والإدارة العامة، قطاع التربية، ...بالإضافة إلى كل

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

هذا فهو نظام يسمح بتوفير بنية تحتية تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب. عيوب عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T): بالرغم من أن هناك الكثير من المنافع التي يمكن أن تميزها الدولة والشركات المنفذة للمشاريع التي تحمل صفة الـــ: (B.O.T)، إلا أن ذلك يحمل في طياته على العديد من العيوب يمكننا سردها في التالي:

✓ عقود التمويل بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) عادة تكون لمدة طويلة جدا تصل في بعض الأحيان إلى 100 سنة، وهو ما يؤخر استفادة الدولة والمواطن من امتيازات هذا المشروع وخاصة العوائد؛

✓ إذا كانت المؤسسة المكلفة ببناء وتشغيل المشروع شركة أجنبية، فان الأرباح المحققة على مدار مدة العقد تتحول نحو الخارج وهو ما لم يسمح الاستفادة منها؛

✓ عقود التمويل بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)، هي عقود احتكارية على الشركة المنفذة؛

إن هذه العيوب قد تسبب الوقوع في مشاكل تحول دون تحقيق أقصى استفادة منه كما أن ارتكاب بعض الممارسات الخاطئة عند تطبيق نظام B.O.T تؤدي لتعرض المشروع وأصحابه لمخاطر متعددة، خاصة وإن طبق في دولة نامية كالجزائر لم تصل بعد إلى المستوى الأمثل من الشفافية لكون هذا النوع من التعاقدات يحتاج إلى الكثير من المعلومات والبيانات التي يستند عليها المستثمر في تقييم فرص نجاح المشروع من عدمه في ظل غياب الإمكانيات اللازمة لكشف الأخطاء والانحرافات بسرعة.

كما قد يتعرض المشروع للمخاطر المالية وهي تلك المخاطر التي تنجم عن تقلبات كل من أسعار الصرف وأسعار الفائدة، حيث أن المشاريع المنفذة في الدول

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

النامية غالبا ما تستورد كل معداتها الرأسمالية وتدفع في مقابلها عملات أجنبية، بينما إيراداتها المتوقعة من مشروعات الـــ B.O.T تكون بالعملة المحلية، وعليه وجب على الحكومة في هذه الحالة أن تضمن لشركة القطاع الخاص أن تحول العملات إلى العملات الأجنبية كما أن التقلب في سعر العملة من شانه أن يؤثر على الجدوى المالية للمشروع، لذا وجب على القطاع الخاص أخذ الحيطة من تقلبات أسعار الصرف عن طريق ضمان الحكومة بثبات أسعار الصرف عند تحويل إيراداتهم المتوقعة، أو استخدام المشتقات المالية لمواجهة مخاطر تقلب العملة المحلية.[1]

4.دور المؤسسات المالية في اعتماد على عقد البوتB.O.T لتمويل مشاريع البنية التحتية

تتولى عدة مؤسسات مالية عملية التمويل، وتتنوع هذه المؤسسات من حيث طبيعة نشاطها وأغراضها، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي : مؤسسات التمويل التجارية، مؤسسات التمويل التنموية ووكالات التنمية الوطنية[2].

أ. مؤسسات التمويل التجارية:

وهي تشمل خصوصا البنوك التجارية، وشركات الائتمان التجاري، وقد تنتمي هذه المؤسسات إلى الدولة المضيفة كما قد تكون من دول أخرى، وهي تسعى سواء كانت وطنية أو أجنبية بصفة أساسية إلى تحقيق الربح عن طريق إعداد دراسات الجدوى

[1]– محمد صلاح، البشير عبد الكريم، أسلوب البوت كآلية لتشييد مشروعات البنية التحتية تجارب دولية وعربية مختارة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–، جوان 2015، ص 193.

[2]– صبوع صهيب، مرجع سابق، ص ص 46–47.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

الاقتصادية والمالية للمشروع المراد تمويله وإجراء توقعات الأرباح، وتحديد المخاطر المحتملة، والعمل على الحد منها، وتدخل مؤسسات التمويل عادة في اتفاقات القرض الجماعي الذي يتم الاتفاق بموجبه على سداد كل بنك حصة معينة من قيمة القرض مع تحمل كل بنك المسؤولية في حدود حصته، وينظم هذا الاتفاق العلاقات فيما بينهم ومع المقترض.

ت. هيئات التمويل الدولية:

و هي تلعب دورا بارزا في تمويل مشروعات البنية الأساسية المقامة عن طريق القطاع الخاص ومن أهم هذه المؤسسات:مؤسسة التمويل الدولية International Financial Corporation (IFC) وهي إحدى مؤسسات البنك الدولي. إضافة إلى مؤسسات التمويل التنموية الإقليمية كبنك التنمية الإفريقي، والبنك الآسيوي للتنمية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبنك التنمية بين الدول الأمريكية، والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية، ولا يقتصر اهتمام هذه المؤسسات على النواحي التجارية والاقتصادية فقط بل يتعداه إلى الجانب التنموي والاجتماعي في الدول المستهدفة.

ج. وكالات التنمية الوطنية:

هذه المؤسسات معنية أساسا بعمليات التمويل وتشجيع التنمية في الدول النامية ومن أمثلتها: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية U.S Agency for International Development USAID ومؤسسة الاستثمار الخاص في الخارج Overease Private Investment Corporation "OPIC ".

الإطار التطبيقي: تجارب دولية وعربية في مجال التمويل بعقد BOT في إقامة البنية التحتية:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

المحور الأول: تجارب دولية في مجال التمويل بعقد BOT في إقامة البنية التحتية:

1. **التجربة الصينية:** إنشاء محطة كهرباء شاجيوب.

تختلف التجربة الصينية في مجال مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية عن باقي التجارب الأخرى في كونها أن الإدارات المحلية هي التي تقوم بالصفقة دون دعم من الإدارة المركزية وتشترك الحكومة مع اليونيدو في صياغة جميع العقود مع تطبيق المبادئ القانونية المحلية وتعد من عقود القانون الخاص، بدأت إجراءات التعاقد لبناء المحطة في شكل مشروعات مشتركة، مدة المشروع 10سنوات بين هيئة الكهرباء الصينية وشركة "**شتيرون**"، بلغت تكلفة المشروع 512مليون دولار أمريكي.[1]

2. **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:**

لقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نظام الـــB.O.T منذ قيام الثورة الصناعية حيث كان يتم بناء الطرق وتشغيلها من قبل لقطاع الخاص مقابل الرسوم التي يدفعها مستخدمو هذه الطرق كما عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار عن طريق القطاع الخاص في مجال تشييد الطرق والجسور وذلك بموجب القانون الفيدرالي الخاص بالنقل الصادر في 1991/12/18.وقد تأكد هذا الاتجاه في ظل حكم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون من خلال إصداره للقرار رقم /12893/في 28كانون أول سنة 1994 لتشجيع الاستثمار بنظام[2] B.O.T.

[1]– محمد صلاح، البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص196.

[2]– براق محمد، عبد الحميد فيجل: عقد البوت (BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية –إشارة إلى تجارب غربية وعربية–، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد05، 2018، ص08.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

3. تجربة فرنسا:

يرى بعض المحللين والقانونيين أن فرنسا كانت الرائدة في مجال تطبيق نظام B.O.T، حيث ابتكرت نظام امتياز المرافق العامة Le Concession des Services Publics الذي هو في مفهومه وفي طبيعته القانونية ليس إلا تطبيقاً من تطبيقات عقود B.O.T، ففي عام 1782 منحت الحكومة الفرنسية امتياز توزيع المياه في مدينة باريس إلى شركة خاصة هي شركة «الأخوة بيرييه» التي توسعت أعمالها بشكل سريع إلا أن الأحداث السياسية في حين قد سيطرت على الاتفاقية فعملت مدينة باريس على إلغاء الامتياز بعد الثورة الفرنسية ثم أخذ نظام الامتيازات تنتشر بشكل ملحوظ بعد عام 1830 في فرنسا.[1]

أ.تجارب عربية في مجال التمويل بعقد BOT في إقامة البنية التحتية:

1. تجربة مصر:

لم تكن الدول العربية بمنأى عن تطبيق نظام التمويل B.O.T، فقد جرى تطبيقه على نطاق واسع في العديد من الدول لعل أشهرها مصر وأشهر مشروعاتB.O.T في العالم العربي، هو مشروع قناة السويس الذي تم بموجب عقد أبرم سنة 1854 بين الحكومة المصرية من جهة والشركة العالمية لقناة السويس البحرية التي يرأسها الفرنسي «فرديناند ديليسبس» من جهة أخرى، وقد تم افتتاح القناة في 17 تشرين الثاني سنة 1869، وكانت مدة الامتياز /99/ سنة إلا أنه تم إنهاء امتياز شركة قناة السويس قبل انتهاء مدة الامتياز بنحو ثلاثة عشر سنة وذلك في عام 1956 وهو ما أطلق عليه تأميم

[1]– محمد أديب الحسيني، عقود B.O.T، المفهوم والخصائص وبعض مشكلات التطبيق، الموقع الالكتروني:https://www.mohamah.net/law ، بتاريخ 2018/06/14، 14:00

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

قناة السويس، كذلك قيام الدولة في منتصف التسعينيات من القرن الماضي بتنفيذ مشروعات الكهرباء واستخدمت في ذلك نظام B.O.T، ومن ذلك زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية من مختلف قطاعات الدولة وبخاصة منها الصناعية، وبهدف خلق المناخ القانوني المناسب قد لجأت إلى التدخل لتعديل أو إصدار بعض القوانين التي تسهل التطبيقات المناسبة لهذا النمط من التمويل.

2. التجربة الجزائرية:

يمكن ملاحظة مظاهر استخدام عقد البوت في تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر من خلال ما يلي:

في مجال المياه، نصت المادة 17 من قانون المياه على أن "تخضع كذلك للأملاك العمومية الاصطناعية للمياه المنشآت والهياكل التي تعتبر ملكا يرجع للدولة دون مقابل بعد نفاذ عقد الامتياز أو التفويض للإنجاز والتشغيل المبرم مع شخص طبيعي أو معنوي للقانون العام أو الخاص."وفي هذا المجال وقعت شركة مياه تيبازة عقدا مع الشركة الكندية SNC LAVALIN والاسبانية ACCIONA AGUA بقيمة 150 مليون دولار أمريكي من أجل تصميم وإنشاء ثم تشغيل محطة لتحليه مياه البحر.

– في مجال الكهرباء والغاز، نص قانون الكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات في مادته الثانية على أن" الامتياز حق تمنحه الدولة لمتعامل يستغل بموجبه شبكة ويطورها، فوق إقليم محدد ولمدة محددة، بهدف بيع الكهرباء أو الغاز الموزع بواسطة القنوات".

كما نص في مادته السابعة على أنه ينجز المنشآت الجديدة لإنتاج الكهرباء ويستغلها كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص أو العام وحائز على رخصة استغلال". وفي هذا الصدد أبرمت شركة كهرباء سكيكدة، التابعة لشركات

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

عمومية وهي سوناطراك وسونلغاز والوكالة الجزائرية للطاقة AEC عقدا مع مجموعة (SNC LAVALIN) بقيمة 600 مليون دولار أمريكي، لتصميم وإنشاء وتشغيل محطة لتوليد الكهرباء، لمدة12سنة مع إمكانية تجديد العقد لنفس المدة، وهو المشروع الأول الذي ينشا وفق القانون رقم 02–01. وتجدر الإشارة إلى أن اغلب عقود البوت التي تبرمها الجزائر مع المؤسسات الأجنبية تكون بمساهمة راس المال الوطني بنسبة معتبرة. وهو الأمر الذي يعتبر من التطبيقات الخاطئة لهذه العقود كونها تتناقض مع الفلسفة التمويلية لهذا النظام.[1]

3. تجربة المملكة العربية السعودية:

رغم أن الدولة قد وضعت التخصيص في أوليات برامجها الاقتصادية في العشر سنوات الأخيرة، إلا أن هذا النظام لا توجد له تطبيقات كثيرة في السعودية مع توفر مقومات تطبيق هذا النظام، وقد عهد مؤخرا إلى كونسورتيوم مكون من عدة شركات من القطاع الخاص الوطني إعادة تأهيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي للمنطقة الصناعية بجدة وفقاً لنظام **BOT**كما أن البنك الإسلامي للتنمية قام مؤخرا بالتعاقد مع وزارة الشئون– الإسلامية والأوقاف لإنشاء مبنى وقفي بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية.

أن هنالك توجهاً يجرى الآن في السعودية لتنفيذ مشروعات ضخمة وطموحة تشمل مجالات السكك الحديدية وتوليد الطاقة وصيانة الطرق وغيرها[2].

[1]– محمد براق، عبد الحميد فيجل: مرجع سابق، ص09.

[2]– صلاح محمد، البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص199.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

الخاتمـــة:

من خلال هذا البحث الذي تناول موضوع استخدام عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) في تمويل مشاريع البنيّة الأساسيّة في الجزائر والتركيز أكثر على الجانب التمويلي لهذا النظام، تم الوصول إلى كل من النتائج والاقتراحات التالية:

النتائـــج:

– تعتمد الجزائر أساسا على موارد المالية العامة في تمويل مشاريع البنية التحتية باعتبار هذه الأخيرة أملاك عمومية، وحتى مع إشراك القطاع الخاص في تشغيل هذه المشاريع إلا أن القطاع العمومي يبقى المسؤول الأساسي لتشييد البنية التحتية.

– يعتبر نظام BOT أسلوب تمويل واستثمار في آن واحد فمن جهة استخدامه من طرف الدولة يعد مصدرا تمويليا يسد حاجتها للموارد المالية والتكنولوجيا والتسيير، في حين يمثل للطرف الآخر والمتكفل بعملية تنفيذه وتمويله على أنه استثمار يدر عوائد مالية تفوق ما تم إنفاقه.

– نظرا لكون الجزائر من الدول التي تعتمد على الإنفاق العام بشكل كبير في تحقيق التنمية ودون فسح المجال كليا للقطاع الخاص فإن الشراكة بين القطاعين عن طريق نظام B.O.T يعد مصدرا تمويليا لائقا للسياسة التي تنتهجها الجزائر.

– انتهاج نظام BOT يخول للجزائر تحقيق :

✓ تقليل الإنفاق العام وتقليل الاقتراض الحكومي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للحكومة؛

✓ يتيح للدولة تحرير قدر من الموارد كان من المفترض أن تحتجزها هذه المشروعات؛

✓ جلب الاستثمارات الخارجية وخاصة إذا كانت المؤسسات المتعاقدة أجنبية.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

– تم تطبيق نظام B.O.T في دول مختلفة من العالم محققا نتائج ايجابية في بعض منها مما يتطلب الاستفادة من هذه التجارب الناجحة.

– بالرغم من المنافع التي يحققها نظام B.O.T إلا أن له عيوب قد تسبب أخطار تؤدي لفشل المشاريع وعدم الاستفادة القصوى من مزايا هذا النظام.

– تبذل الجزائر كل جهودها للاستفادة من هذا النظام عن طريق تكييف قوانينها (إذ تتميز بالمرونة) وفقا لما يسهل ويشجع الاستثمار في مجال البنية التحتية لنظام B .O.T، إلا أن سيطرة القطاع العام لا يزال بارزا في تمويل هذه المشاريع.

– إن التوسع والمبالغة في منح الإعفاءات والحوافز عند استخدام نظام B .O.T بهدف جذب المستثمرين، يخلق أعباء إضافية على الدولة التي تسعى في الأصل للتخلص منها باستخدام هذا النوع من العقود ويعتبر هدر للموارد المالية .

التوصيات:

– التركيز على القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

– ضرورة التمييز بين نظام الـــ B .O.T والعقود الشبيهة به وسن قانون خاص بهذا النظام وموحد لتنظيم هذه العقود يحتوي على نصوص واضحة عند تطبيقه.

ـــ عدم المبالغة في منح التحفيزات لجذب الاستثمارات الأجنبية لتفادي هدر الموارد المالية.

– ضعف رقابة السلطة العمومية مانحة الامتياز على الملتزم قد يؤدي إلى سوء الخدمة المقدمة للمنتفعين، مما يستدعي ضرورة توافر أجهزة رقابية وتنظيمية للمرفق المعني، ويكون للجهة الرقابية حق الرقابة على جودة الخدمة وفقاً للمعايير التي تحددها لحماية حقوق المستهلكين، وتوفير خدمة ذات جودة للمواطن والسهر على راحته. ومن

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

المستحسن أن يكون تدخل السلطة العامة في المراقبة بشكل رسمي ومكثف عوضا عن التمويل.

– الشفافية والوضوح عند القيام بخوصصة مشاريع البنية الأساسية وإتاحة المعلومات وإزالة كافة القيود الإدارية والتنظيمية المفروضة على القطاع الخاص.

– عدم الاعتماد كليا على الاستثمار الأجنبي ودعم الاستثمار المحلي الخاص للمشاركة في مشاريع البنية الأساسية الممولة بعقود الـــB .O.T .

– تفعيل السوق المالي في الجزائر لتسهيل انتقال رؤوس الأموال وتوفير الموارد المالية.

قائمة المراجع

1.المجـــالات:

– داغر محمود محمد وعلي محمد علي، الإنفاق على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد51 ، 2010.

– كمال بوعظم، آمال ينون، تحلية مياه البحر في الجزائر بين توفير مياه الشرب وحماية البيئة خلال الفترة (2005–2015)، مجلة الباحث، عدد 16، 2016.

– عارف صالح مخلف وعلاء حسين علي، عقد البوت دراسة في التنظيم القانوني لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، 2013.

– معروف جيلالي، عقود البوت BOT استنساخ غربي لمنتج استثماري إسلامي، مجلة الاقتصاد العالمي الإسلامي، الموقع الالكتروني:
http://giem.kantakji.com/article، 2018/07/24، 20:00.

– أمل نجاح البشبيشي، البناء نظام والتحويل والتشغيل، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الخامس والثلاثون، 2004.

– رفيق شرياق، نظام B.O.T كبديل لتمويل مشروعات البنية التحية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 04، 2016.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

– محمد صلاح، البشير عبد الكريم، أسلوب البوت كآلية لتشييد مشروعات البنية التحتية تجارب دولية وعربية مختارة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–، جوان 2015.

– براق محمد، عبد الحميد فيجل: عقد البوت (BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية –إشارة إلى تجارب غربية وعربية–، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 05، 2018.

2.الكتب:

– رشدي عبد الفتاح، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل والنقل، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 2006.

– جابر جاد نصار، عقود البوت B.O.T والتطور الحديث لعقد الالتزام – دراسة نقدية للنظرية التقليدية لعقد الالتزام، دار النهضة العربية، مصر، 2002.

3.الملتقيات:

– ناهد علي حسن السيد، حقيقة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، الإمارات العربية المتحدة.

4.المذكرات والاطروحات:

– حصايم سميرة، عقود البوت B.O.T إطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، مذكرة ماجستير، جامعة ميلود معمري، الجزائر، 2011.

– محمد غازي الجلالي، نحو بناء نظام متكامل لاستخدام نظام عقود البناء والتشغيل والنقل، رسالة دكتوراه كلية الهندسة جامعة عين شمس، مصر، 2000.

– شماشمة هاجر: عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) وتطبيقاته في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص قانون الإدارة العامة، كلية

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 35 العدد: 01 السنة: 2021 الصفحة: 1554–1594 تاريخ النشر: 27–06–2021

الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013–2014.

– صبوع صهيب: النظام القانوني لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) وتطبيقاته في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، فرع الإدارة العامة، القانون وتسيير الإقليم، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012–2013.

5.المواقع الالكترونية:

– قائمة مطارات الجزائر الموقع: https://www.marefa.org.

– لموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية:

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141127/20897.html

– وكالة الأنباء الجزائرية /www.aps.dz/ar/economie تاريخ الاطلاع 26–03–2019.

– جريدة الوسط الجزائرية .https://elwassat.com/frontpege/6065 تاريخ الاطلاع 26–03–2019.

– محمد أديب الحسيني، عقود B.O.T، المفهوم والخصائص وبعض مشكلات التطبيق، الموقع الالكتروني: https://www.mohamah.net/law، بتاريخ 2018/06/14، 14:00.